1- ترشيد الإنفاق العام:

- ترشيد الانفاق العام هو التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع:

- **الفعالية**: أي دراسة الأهداف وترتيبها وفقا لأهميتها وقياس مدى تحقيقها- أو حجم الأهداف المنتظرة من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج إنفاقي معين.

- **الكفاءة**: هي علاقة نسبية بين التكلفة والناتج (بين المدخلات والمخرجات) *Input Efficiency & Output Efficiency*

- يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه تحقيق أكبر نفع للأفراد من خلال زيادة كفاءة وفاعلية النفقات العامة من جهة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير من جهة أخرى. مع الأخذ بعين الاعتبار محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة والموارد المالية للدولة. وزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية.

2- ضوابط ترشيد الإنفاق العام

- الابتعاد عن الإسراف والتبذير
- لا بد من تحديد لحجم أمثل للنفقات العامة يتماشى مع تحقيق أهداف المجتمع مع مراعاة حجم الموارد العامة للدولة.
- لا بد أن لا يفوق معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- أن تمس عملية الترشيد معالجة مشكلات القطاع العمومي والسعي قدما من أجل رفع إنتاجيته وأداءه بصورة تؤدي بالمشروعات التي تملكها الدولة بالإعتماد على نفسها في التمويل.
- العمل على إرساء نظام محاسبي ورقابي فعال للتأكد من أن الإنفاق العام يتم بالشكل الذي سطر له.

3- أهم المجالات التي تخصها عملية ترشيد الإنفاق العام

- ترشيد نفقات التسيير (الأجور والخدمات العمومية...)
- ترشيد النفقات الإستثمارية (مجال الأشغال العمومية والمشروعات العامة الصناعية والتجارية)

4- عوامل نجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام

- تحديد الأهداف بدقة: وذلك بتحديد طبيعة وحجم الوظائف التي يتم تنفيذها في إطار الخطط التنموية متوسطة وطويلة الأجل
- تحديد الأولويات: وذلك على أساس: - مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة- عامل الزمن- درجة اهتمام المواطن بالمشروع ...
- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام: أي تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية
- عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الضعيفة.
- تفعيل دور الرقابة على الإنفاق العام.

يعتبر **تخفيض الإنفاق العام** من بين أهم الأدوات الرئيسية للسياسة الإنفاقية والتي تستخدمها الدولة لمعالجة عجز الموازنة العامة للدولة، وتعتبر هذه الآلية من أهم آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي لأن هذا المنهج يعتبر أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة للدولة يكمن في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة ونموها بلا أية ضوابط.

من أهم السياسات التي ترمي لتخفيض الإنفاق العام من أجل علاج عجز الموازنة العامة للدولة مايلي:

– تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي – التخلص من الدعم الإقتصادي – الضغط على النفقات الموجهة للصحة والتعليم – تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف – فسح المجال أما القطاع الخاص في المجالات الاستثمارية

تقديم: أ.د شليحي الطاهر. لمزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال على البريد الالكتروني التالي: Proftahar@yahoo.fr

مثال عن الآليات المتخذة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر:

مع منتصف سنة 2014 شهدت أسعار البترول انخفاضا واستمرت حدة الانخفاض خلال سنة 2015 و2016 وقد كان لهذا الانخفاض الأثر الكبير على السياسة الإنفاقية للدولة، إذ عمدت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام كمحاولة للتقليل من عجز الميزانية المتوقع، والتقليل من الآثار السلبية للانخفاض في أسعار البترول، ومن بين هذه الإجراءات نجد:

-السهر على تقليص نفقات تسيير المصالح من خلال الحد من التكاليف المرتبطة باستهلاك الكهرباء والماء والهاتف.

-يجب تقليص النفقات المتعلقة بتكاليف تنظيم المؤتمرات والندوات والأيام الدراسية، فإنه يجب تقليصها وترشيدها.

-يجب أن يسهر الآمرون بالصرف على التقيد بأسقف الاعتمادات المفتوحة من خلال تحديد الأولويات في استعمال الاعتمادات المتوفرة.

-القيام بتقييم المشاريع الكبرى بأثر رجعي من أجل قياس نجاعة النفقة العمومية والسماح بتحضير تحسينها من حيث انجاز المشاريع في المستقبل.

-الإحالة على التقاعد لكل الموظفين والأعوان العموميين الذين بلغوا السن القانوني للتقاعد، ماعدا الذين يجب الإبقاء عليهم لضرورة الخدمة المقررة من طرف السلطة المؤهلة.

-في إطار تعزيز الإجراءات الرامية إلى التحكم والصرامة الميزانياتية، لابد من تفادي الالتزام بعقود جديدة إلا إذا تعلق الأمر بعمليات استثنائية وذات بعد وطني، خاصة تلك التي تتضمن تكملة لمشاريع قيد الانجاز وتكون قد سجلت نسبة تقدم في الأشغال معتبرة. كما أن كل عقد جديد متعلق بمشروع جديد يجب أن يؤجل تلقائيا إلى ما بعد 2016، باستثناء المشاريع ذات الأولوية الكبيرة.

-تجميد مشاريع التجهيز التي لم يتم الانطلاق في إنجازها بعد.

-فيما يخص المشاريع الجاري انجازها فإنه يتعين ترتيبها حسب الأولوية.

-تأجيل كل عمليات اقتناء السيارات الإدارية إلى غاية نهاية سنة 2016. بما في ذلك التي تم تسجيل اعتمادات بشأنها برسم ميزانية سنة 2015. ويطبق هذا الإجراء على مشاريع الصفقات المتعلقة باقتناء سيارات كانت محل تأشيرة من قبل اللجنة الوطنية للصفقات العمومية ولم يسجل بشأنها أي التزام أو دفع، إلا إذا حضيت بالموافقة المسبقة للسيد الوزير الأول.

-ضمان الاستعمال الناجع والاقتصادي للأموال العمومية.

-الشروع في الالتزامات الموجهة لشراء الأدوات، اللوازم والأثاث وكذلك مختلف التظاهرات بنسبة 50 % من التخصيص الميزانياتي الموجه لها. ويتم تحرير الباقي في أوانه حسب الحالة. وكذا مواصلة مجهودات الترشيد المبذولة بغرض تحقيق نهاية السنة المالية 2016، اقتصاد بنسبة 20 % على الاعتمادات المسجلة بعنوان الأبواب المذكورة سابقا.

FSEG-DJELFA

التدابير المتعلقة بترشيد النفقات العمومية 2020

✓ تعليمة الوزير الاول رقم 127 المؤرخة في 29 مارس 2020 المتعلقة بالتسوية الميزانياتية والتي تنص على مايلي:

▪ تخفيض نفقات ميزانية التسيير لسنة 2020 بنسبة 30 % ماعدا نفقات المستخدمين. **.(إلا أن المذكرة التوجيهية لقانون المالية 2021 أشارت إلى أن التخفيض الخاص بسنة 2020 يكون بنسبة 50%)**

▪ تجميد الاعتمادات المالية المتعلقة بالمشاريع (البرامج القطاعية المركزة وغير المركزة) التي لم يتم الالتزام القانوني بها، وعند الاقتضاء التي لم يتم فيها تبليغ الامر بالخدمة، باستثناء المشاريع المنصوص عليها والموجهة لمناطق الظل وكذا المشروع المتعلق بدراسة ومتابعة وانجاز مركز مكافحة السرطان بسعة 120 سرير بالجلفة.

▪ طلب ترخيص مسبق من المصالح المختصة لوزارة المالية من أجل تحرير القسط الثاني ومايليه من أقساط الاعانات والمساهمات الممنوحة من طرف الدولة للمؤسسات العمومية تحت الوصاية.

✓ رفض للالتزامات ولدفع النفقات المتعلقة بمشاريع التجهيز العمومي المسجلة بعنوان البرامج القطاعية المركزية او غير المركزة والتي لم يتم الانطلاق فيها ول يبلغ أمر بدء الاشغال فيها، باستثناء: مشاريع التجهيز العمومي التابعة لقطاعات الصحة والتربية الوطنية، المشروع المتعلق بالدراسة والمتابعة والانجاز لمركز مكافحة السرطان 120 سرير بالجلفة، المشاريع الموجهة لمناطق الظل.

✓ ترشيد استهلاك الطاقة والحرص على تخفيض التكاليف الملحقة ومكافحة اي شكل من اشكال التبذير.

✓ ضبط للنفقات واستهداف النفقات الاجبارية فقط وغير القابلة للتقليص. ومواصلة الجهود قصد تخفيض الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير (الفرع الثاني) بنسبة 30 % مع نهاية السنة المالية 2020. لا سيما ابواب نفقات التسيير التالية: مصاريف التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما، التكاليف الملحقة (كهرباء، ماء، غاز، هاتف..) الأدوات والأثاث، التوثيق، مصاريف التنقلات والمهمات بالجزائر وبالخارج وكذا الاعتمادات المخصصة لمختلف التظاهرات (تكاليف الاستقبال، الملتقيات...) ويمكن ايضا تخفيض الاعتمادات المالية للباب رقم 21- 08 المتعلق بأجور الاساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين. وفيما يتعلق بحظيرة السيارات، تم الحث على ضرورة تحويلها الى غاز البترول المميع من اجل تخفيض تكلفة الوقود.

✓ استثناء البرنامج المركز لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من إجراءات التجميد. على أن تكون الاعتمادات اللازمة متوفرة لانجاز العمليات المقررة.

✓ استثناء نفقات ميزانية المؤسسات والادارات العمومية التابعة لقطاع الصحة من اجراءات تجميد الاعتمادات المالية.

FSEGDJELFA